الأمم المتحدة

S/RES/2559 (2020)



Distr.: General
22 December 2020

القرار 2559 (2020)

الذي اتخذه مجلس الأمن في 22 كانون الأول/ديسمبر 2020

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد جميع قراراته وبياناته الرئاسية السابقة بشأن الحالة في السودان، وإذ يشدد على أهمية الامتثال لها وتنفيذها على نحو كامل،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وتصميمَه على العمل مع حكومة السودان، في ظل الاحترام التام لسيادته، من أجل المساعدة في التصدي لمختلف التحديات في السودان،

وإذ يعيد تأكيد المسؤولية الرئيسية لحكومة السودان عن حماية المدنيين في جميع أنحاء أراضيها، ***وإذ ينوه*** في هذا الصدد بخطة حكومة السودان الوطنية لحماية المدنيين (S/2020/429) ***وإذ يحيط علما*** بالتزام حكومة السودان، على النحو المعرب عنه في رسالة الممثل الدائم للسودان المؤرخة 21 أيار/مايو 2020 (S/2020/429)، بتولي كامل المسؤولية عن حماية مواطنيها المدنيين، والالتزام بصورة صارمة بكل المعايير الدولية لحماية المدنيين، بما في ذلك الرصد الاستباقي والتوقع وتعزيز انتشار الجيش والشرطة العدلية، والحماية المجتمعية، وتسهيل المساعدة الإنسانية، بما في ذلك من خلال إتاحة وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عراقيل وضمان أمن وسلامة الأفراد العاملين في المجال الإنساني،

وإذ يشدد على ضرورة الخفض التدريجي بشكل منظم وآمن للعناصر العسكرية وعناصر الشرطة التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة)، بما يتماشى مع أفضل ممارسات الأمم المتحدة،

وإذ يعرب عن بالغ تقديره للعمل الذي تؤديه العملية المختلطة في السودان ومساهمتها عموما في صون السلام والأمن في دارفور منذ إنشائها في عام 2007، ***وإذ يشيد*** بإسهام البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في العملية المختلطة، ***وإذ يشدد*** على أهمية الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السودان،





20-17664 (A)

وإذ يعرب عن دعمه لانتقال سلس من حفظ السلام إلى بناء السلام في دارفور، ***وإذ يؤكد في هذا الصدد*** أهمية التعاون الوثيق بين العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (البعثة المتكاملة) وفريق الأمم المتحدة القطري المتكامل التابع لها، استنادا إلى الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالانتقال من عمليات حفظ السلام إلى البعثات السياسية الخاصة،

وإذ يشجع الأمين العام على الإسراع في زيادة قدرة البعثة المتكاملة على تقديم المساعدة الفعالة، في حدود ولايتها، إلى حكومة السودان،

وإذ يرحب بتوقيع حكومة السودان والجبهة الثورية السودانية وحركة تحرير السودان – جناح مني مناوي على اتفاق جوبا للسلام في جوبا في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ***وإذ يهنئ*** السودان وشعبه على هذا الإنجاز التاريخي الذي يمثل فرصة هامة لتحقيق سلام شامل ومستدام في السودان ومعلما هاما في المرحلة الانتقالية نحو مستقبل سلمي مستقر وديمقراطي ومزدهر للسودان، ***وإذ يثني*** على الأطراف في المفاوضات لما أبدته من إرادة سياسية والتزام، ***وإذ يرحب أيضا*** بدور حكومة جنوب السودان في تيسير المفاوضات،

وإذ يشجع الأطراف الموقّعة على اتفاق السلام على الشروع بسرعة في عملية التنفيذ، ولا سيما تنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق المتعلقة بالترتيبات الأمنية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور والمنطقتين، وضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وذات مغزى في تنفيذه، ***وإذ يحث*** الحركات المسلحة التي لها قوات في ليبيا، على نحو ما وثّقه كل من فريقي خبراء الأمم المتحدة المعنيين بليبيا والسودان، على سحبها فورا، ***وإذ يلاحظ*** أن اتفاق السلام ينص على دور محدد للأمم المتحدة في دعم تنفيذ أحكامه،

وإذ يحث الأطراف التي لم تنضم بعد إلى عملية السلام مع حكومة السودان على أن تفعل ذلك فورا وبشكل بنّاء ودون شروط مسبقة من أجل الإسراع في اختتام المفاوضات بشأن اتفاق سلام شامل، ***وإذ يدعو*** جميع الجهات الفاعلة الدولية إلى مواصلة تشجيع الأطراف غير المشاركة في هذا الصدد،

وإذ يحيط علما بالتقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة (S/2020/1115)، ولا سيما التوصية بإنهاء ولاية العملية المختلطة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 والتقدير الذي يفيد بأن أعمال تنظيف البيئة وإزالة الآثار التي خلفتها العملية المختلطة وإعادة الموظفين والجنود وأفراد الشرطة من المواقع المغلقة إلى أوطانهم ستستغرق ما يقدر بستة أشهر، رهناً بتطورات كوفيد-19 وموسم الأمطار، ***وإذ يؤكد*** أن تصفية العملية المختلطة بعد سحبها ستتطلب فترة زمنية معقولة،

وإذ يحيط علما ببيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (PSC/PR/COMM. (CMLXVIII))،

وإذ ينوّه بالآراء التي أعربت عنها حكومة السودان بشأن مستقبل العملية المختلطة خلال المشاورات التي جرت بين حكومة السودان والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الخرطوم في الفترة من 22 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2020، على النحو الموثّق في مواضع منها التقرير الخاص المذكور أعلاه،

1 - ***يقرر*** إنهاء ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور اعتبارا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2020؛

2 - ***يطلب*** إلى الأمين العام الشـروع في الخفض التدريجي لعدد أفراد العملية المختلطة في 1 كانون الثاني/يناير 2021 وإتمام سحب جميع العناصر النظامية والمدنية، باستثناء العناصر اللازمة لتصفية البعثة، في موعد لا يتجاوز 30 حزيران/يونيه 2021؛

3 - ***يقرر*** أن يأذن، طوال الفترة التي سـيستغرقها الخفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفيتها، باستبقاء وحدة حراسة من ضمن القوام الحالي للعملية المختلطة لحماية أفراد العملية المختلطة ومرافقها وأصولها؛

4 - ***يحث*** حكومة السـودان على التنفيذ الكامل والسـريع للخطة الوطنية لحماية المدنيين (S/2020/429) وعلى حماية المدنيين في دارفور وفقا لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسـان والقانون الدولي الإنساني، ***ويؤكد*** على ضرورة بناء ثقة المجتمعات المحلية في قدرة مؤسسات سيادة القانون على تحقيق العدالة وضمان المساءلة وتوفير الحماية القانونية للمجتمعات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص المشردون والنساء والشباب وغيرهم من الفئات المهمشة؛

5 - ***يطلب*** إلى حكومة السودان أن تحترم احتراما تاما جميع أحكام اتفاق مركز القوات المبرم في 9 شباط/فبراير 2008 إلى حين خروج العنصر الأخير للعملية المختلطة من السودان، ولا سيما الأحكام المتعلقة بسلامة العملية المختلطة وأمنها التي تنص، في جملة أمور، على أن تتخذ حكومة السودان جميع التدابير المناسبة لضمان سلامة العملية المختلطة وأعضائها والأفراد المرتبطين بها وممتلكاتهم وأصولهم وأمنهم وحرية تنقلهم، وتتخذ جميع الخطوات المناسبة لحماية أعضاء العملية المختلطة والأفراد المرتبطين بها ومعداتهم وأماكن عملهم؛

6 - ***يدعو*** حكومة السـودان، على جميع المستويات، إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أثناء الخفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفيتها من أجل ضمان السحب المنظم والآمن للبعثة، بما يتماشى مع النتائج المتفق عليها للاجتماع الثامن والعشرين لآلية التنسيق الثلاثية بشأن العملية المختلطة المعقود في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بسُبل منها، على وجه الخصوص، إتاحة وصول الأمم المتحدة إلى مباني العملية المختلطة دون عوائق إلى حين التوصل إلى اتفاق بشأن تسليمها، وضمان حرية التنقل على نحو تام للعملية المختلطة وأفرادها والمتعاقدين معها، وكذلك لمركباتها وطائراتها، وإعادة نشر معدات العملية المختلطة ولوازمها وسائر أصولها داخل السودان دون عوائق، وقيام الأمم المتحدة بتصدير معداتها ولوازمها وسائر أصولها دون عوائق، والاستمرار في منح التأشيرات للأفراد اللازمين للخفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفيتها، ***وإذ يلاحظ*** أن الأمم المتحدة، في سياق تنفيذ الخفض التدريجي للعملية المختلطة وتصفيتها، ستمتثل للممارسات العامة والنظام المالي للأمم المتحدة؛

7 - ***يطلب*** إلى الأمين العام ورئيس مفوضـية الاتحاد الأفريقي وحكومة السـودان، عن طريق آلية التنسيق الثلاثية، إجراء تقييم منتظم للتقدم المحرز في الخفض التدريجي والسحب، والعمل بمثابة مركز لتبادل المعلومات من أجل معالجة أي مسائل قد تنشأ في هذا السياق؛

8 - ***يكرر*** طلبه إلى الأمين العام أن يواصـل التخطيط للفترة الانتقالية وإدارتها ويعجِّل بهما وفقا للسياسات والتوجيهات وأفضل الممارسات المعمول بها من أجل ضمان الانتقال من العملية المختلطة إلى البعثة المتكاملة على مراحل وبصورة متسلسلة وفعالة، ***ويكرر كذلك*** طلبه في هذا الصدد أن تواصل العملية المختلطة والبعثة المتكاملة التعاون الوثيق عن طريق آلية التنسـيق المنشأة لتحديد الطرائق والأطر

الزمنية لانتقال المسؤوليات حيثما يكون للبعثتين أهداف وأولويات استراتيجية مشتركة في دارفور، وكفالة التنسيق والتعاون عن كثب وتبادل المعلومات والتحليلات وتحقيق أقصى قدر من التآزر، وتسخير الموارد، وتلافي ازدواجية الجهود؛

9 - ***يدعو*** العملية المختلطة إلى أن تضع مع فريق الأمم المتحدة القطري، كجزء من العملية الانتقالية والخفض التدريجي للعملية المختلطة، ترتيبات مناسبة تمكّن فريق الأمم المتحدة القطري من الإشراف على ما تبقى من أنشطة التعاون البرنامجي التي بدأتها العملية المختلطة في عام 2020، ولكن تنفيذها لم يكتمل بعدُ بسبب جائحة كوفيد-19، وذلك لكفالة الانتقال السلس لدعم بناء السلام ودعم تنمية قدرات حكومة السودان في دارفور؛

10 - ***يكرر كذلك*** طلباته إلى العملية المختلطة أن تكفل تسليم مواقع الأفرقة وأصول العملية طبقا للممارسات العامة والنظام المالي للأمم المتحدة، مع اتخاذ جميع الخطوات والاحتياطات العملية لكفالة نقل الأصول بأمان إلى سيطرة الكيان المعيّن، ***ويهيب*** بالعملية المختلطة وحكومة السودان إلى القيام على وجه السرعة بوضع الصيغة النهائية لاتفاق إطاري منقح يكفل مبدأ الاستخدام النهائي المدني وأمن وسلامة مواقع أفرقة العملية المختلطة وأصولها التي جرى تسليمها والتي لن تستخدمها البعثة المتكاملة وشركاؤها من فريق الأمم المتحدة القطري المتكامل؛

11 - ***ينوّه*** بالتزام حكومة السودان، تمشيا مع قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها، باستخدام ما جرى تسليمه من مواقع أفرقة العملية المختلطة من جانب المستعملين النهائيين للأغراض المدنية بشكل حصري، ***ويحث*** حكومة السودان على أن تكفل استعمال مواقع أفرقة العملية المختلطة التي سُلمت سابقا ومواقعها التي سيجري تسليمها في المستقبل لتلك الأغراض؛

12 - ***يكرر كذلك دعوته*** حكومة السودان إلى أن تختتم على وجه السرعة تحقيقاتها الجارية في عمليات النهب التي وقعت في مواقع أفرقة العملية المختلطة التي سبق تسليمها، ***ويهيب*** كذلك بحكومة السودان أن تواصل محاسبة الأفراد الذين شاركوا في حوادث النهب هذه؛

13 - ***يطلب*** إلى العملية المختلطة والدول الأعضاء وحكومة السودان اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية سلامة جميع أفراد العملية المختلطة وأمنهم وصحتهم تمشيا مع القرار 2518 (2020)، بما في ذلك عن طريق السماح بعمليات الإجلاء الطبي، من أجل منع انتشار مرض كوفيد-19 في أثناء الخفض التدريجي للعملية المختلطة وسحبها؛

14 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن بانتظام على جميع التطورات ذات الصلة بالخفض التدريجي للعملية المختلطة وسحبها في شكل مرفق للتقارير المنتظمة المطلوب تقديمها بشأن البعثة المتكاملة في القرار 2524 (2020)، وإحاطة شفوية يقدمها بحلول 31 تموز/يوليه 2021 بشأن اكتمال الخفض التدريجي للعملية المختلطة وإغلاقها؛

15 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقييما للدروس المستفادة من تجربة العملية المختلطة في موعد لا يتجاوز 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛

16 - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره.